العدد ٩٦ — السنة الاولى

قيمة الاشتراك
في بيروت عن سنة : اربعة ريالات مجيدية
وفي سائر الجهات : ليرة عثمانية واحدة
— تدفع سلفا —
ثمن النسخة : متاليك واحد

الاعلانات
اجرة السطر في الصحيفة الاولى خمسة قروش
وفي الثانية والثالثة : ثلاثة وفي الرابعة قرشان
واذا تكرر الاعلان تخابر الادارة باجرته

الاتحاد العثماني

١٣٢٦

جريدة يومية سياسية ادبية اجتماعية عمرانية

محل ادارة الجريدة وطبعها
في المطبعة الاهلية — بيروت

المكاتبات
جميع المكاتبات يجب ان تكون خالصة اجرة البريد باسم صاحب « الاتحاد العثماني »
احمد حسين طبارة

عنوان التلغراف : جريدة الاتحاد

لا يلتفت الى الرسائل ما لم تكن صريحة الامضاء مقروءة الخط وعهدتها على صاحبها والجريدة غير مسئولة بها

بيروت يوم الاثنين ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٢٦ الموافق ٥ كانون ثاني ش سنة ١٣٢٤ و١٨ كانون ثاني غ سنة ١٩٠٩

المالية

وترتيب المعاشات

نشرت جريدة «شوراي امت» مقالة مخصوصة فآثرنا تلخيصها لما فيها من الفوائد الجمة التي تستحق الالتفات . قالت :

« سمعنا بهذه الايام كلاماً كثيراً جداً ، سمعنا خطاب جلالة السلطان الذي ابان فيه شدة لزوم تنظيم مالية الدولة وايجاد الموازنة في الدخل والخرج وكذلك طالعنا في جوابه مجلس المبعوثين ما يتضمن عظم اهمية الاشتغال بهذا الامر والحقيقة ان مملكةً وصلت لدرجة الخراب بيد الاستبداد القاهرة والهادمة المتسلطة عليها منذ ازمنة طويلة ونهضت اليوم تطلب العمار يلزمها اموالاً غزيرة جداً لتنظيم مدنيتها المنهوكة واحياء اساطيلها المدمرة . فمن اين نجد هذه الاموال يا ترى ؟ هل تهب اوربا خزائنها في مملكتنا ام نفحة الحرية توجد لنا المليارات ام تقبل انكلترة وفرنسا ان تعطيانا الملايين من الليرات وتاخذا ضمانة لذلك صدى اصواتنا المرددة : « لتعش الحرية » ؟

لعمري انا بهذه الاساليب لا نستطيع ايجاد بارة ما لا من الداخل ولا من الخارج ولنتأكد بان العبارات المزخرفة وما اشبه ذلك لا تجدينا نفعاً بالتفتيش عن ايجاد المال . اولاً عندنا . ثانياً عندنا . ثالثاً عندنا ان خزينتنا اليوم افرغ من فؤاد ام موسى بفضل الاسراف الجنوني المتولد عن الادارة الماضية المستبدة فمن اين نجد الاموال اللازمة لنا ؟ وكيف نستطيع ايجاد الموازنة في الدخل والخرج ؟

نعم يجب ان يكون دخلنا بقدر خرجنا وذلك بابطال والغاء المأموريات والمرتبات التي لا لزوم لها

حضر (لوران) لتنظيم المالية فوجد ان المعاملات المالية تدار بالف ومائتي مأمور فرتبها وادارها بحالة منتظمة بواسطة ثمانين مأموراً فليت شعري الا يمكن اجراء هذه الترتيبات والتنسيقات نفسها في سائر النظارات الاخرى ايضاً ؟ الا يمكن حصر معاملات الدوائر المختلفة كمالية البلاد مثلاً بخمسة او عشرة كتاب ؟ الا يمكن اقتصاد شعبات كثيرة عديمة الازوم في نظارة المعارف المجتمعة اموالها من الامة الفقيرة المسكينة لتربية اطفالها ؟

ان الجيش الالماني البالغ اربعة ملايين يدار باربعة وخمسين الف ضابط منها سبعة وعشرون الف موظف . والجيش الياباني يدار باحد عشر الف ضابط منها ستة الاف موظف مع ان الجيش العثماني الذي فيه سبعة وعشرون الف ضابط اليس من الممكن ادارته بعشرة آلاف فقط ؟ في الدور الماضي كان الكثيرون من الشيوخ العاجزين والعديمي الاقتدار والاخلاق يأخذون مرتباتهم مئات من الليرات بواسطة ارتقائهم لرتبة الوزارة والولاية والمتصرفية فما المانع من ابدالهم برجال نشيطين يديرون امور الولايات بمعاش المتصرف او القائمقام ؟

ان في جيوش الدول العظيمة على الكثير ثلاثة رجال برتبة المشير فما احرى حكومتنا العثمانية التي واردات خزينتها مساوية لواردات بلدية باريس ان تكون اعظم رتبة فيها رتبة فريق

فاذا صار الولوج لاصلاح المالية من هذه الابواب اي بتقليل المأمورين في الدوائر والصنوف الموجودة في الدولة . الى مقدار ممكن وتنزيل درجة المأموريات الى اصغر حد وربط جميع ذلك بنظام مخصوص يكون دستور العمل والاجراء فنكون بلا شك قد خطونا خطوة كبيرة لايجاد الموازنة في الدخل والخرج .

كذلك لدينا مسئلة اخرى توجب الاهتمام والبحث الاولي وهي عدم نسبة المرتبات . ان القاعدة الاساسية للحكومات المستبدة هي مراعاة المأمورين الكبار وسحق المأمورين الصغار وبناء عليه فان المأمورين المقول عنهم انهم كبار كانوا في الدور الماضي يتناولون المئات والالوف من الليرات بينما كان المأمورون الصغار (ولم يزالوا) يرزحون تحت احمال الفاقة وعدم الرعاية فهل يجوز دوام هذه الحالة اليوم ؟

لقد جلب المسيو « لوران » لاجل تنظيم الموازنة المالية والمسموع انه يظهر العجز بتنظيمها . . . لان الواردات لا تكفي للمصاريف . . . لم يتمكن « لوران » من ترتيب المالية بل عجز عن ذلك . والحال اننا اذا لم نعرض للانظار العمومية في اوربا موازنة فلا نقدر ان نستمد منها بارة . فاذاً ما هو الرأي وكيف العمل ؟ أنقلل من جندنا المرابط على حدودنا التي هي على شفا جرف هار ؟ ام نمنع الخبز عن ضباطنا المفادين بارواحهم عن الوطن في رؤوس الجبال ؟ ام نقاق ابواب مدارسنا ونهمل افتتاح الطرقات اللازمة في بلادنا ؟

لا لا لا بل نقطع المعاشات الزائدة التي هي من قبيل الفضلة ولنضع حداً لسفاهة الباشاوات والبكاوات الظاهرة بتشييد السرايات الفاخرة واقتناء العربات المزينة في حين ان الامة منحدرة في اغوار الفقر والحاجة . ونوفر الاموال التي اعطي هؤلاء السفهاء ونخصصها لتأمين حياة الامة .

انه لمن الغريب حصول النسيان في المقاصد الاساسية في كل اشغالنا فان مسألة المعاشات لم ينظر اليها بعين الدقة والاهمية فما هو القصد من المعاش ؟ أليس هو تأمين معيشة الشخص الذي يترك كل عمل ويشتغل بمهام الامة ؟ وما هو المعيار لتأمين معيشة المرء ؟ أليس هو ثروة الامة المجتمعة من افرادها ؟ ولما كانت هذه القاعدة من ابسط القواعد الاجتماعية فكيف جريانها عندنا اليوم مثلاً : اذا بحثنا في قضية معاشات المأمورين الكبار نجد ان البحث بهذا الموضوع يستلزم القياس والمقابلة بمعاشات المأمورين نظيرهم عند الدول العظيمة . وعليه فلننظر في ثروة دولتين ما فنقول :

ان مستقبل وطننا جيد واذا عرفنا كيف نسعى ونجد كما هو اللائق فان دخلنا بعد عشر سنوات يزيد خمسة او عشرة اضعافه اليوم بلا ريب وحينئذ تتمكن الامة من اعطاء معاشات وافرة لمأموريها بالنسبة لثروتها اذ ذاك . الامة اليوم فقيرة فمن الواجب تنزيل معاشات

العين التي ينظرون بها الى انفسهم ، وان هذه المدافعة تبرهن برهاناً صريحاً على ان اعضاء المجلس على اختلاف عناصرهم متفقون على ما فيه الصالح والخير وانه اذا حصلت بعض مجادلات او منازعات فلا يقصد منها ما يفهمه البعض انها الاغراض في النفس ، وان مسألة شفيق بك ترد كيد المفسدين في نحرهم وتوضح اباطيلهم وبالجملة فانا نود ان يكون نواب الامة على اتفاق تام على ما فيه الصالح العام وان لا يعبأوا بثرثرة بعض كتاب الاتراك

افادت اخبار مصر ان مجلس الوكلاء في الاستانة قد اقرّ على حفظ القومسيرية العثمانية في القطر المصري وعلى ابقاء الغازي مختار باشا معتمداً فيها مع منصبه في مجلس الاعيان على ان يتردد الى مصر حيناً بعد آخر والغيت وظيفة معاونه

اخذت البلدية منذ امس بجرف الاوحال من الشارع الجديد . فشكرنا لها همتها باجابة طلبنا ، ونرجو ان تواصل ذلك يومياً الى ان يتمّ الاتفاق بتبليط هذا الشارع المهم فان تبليطه خير واسطة لازالة الوحول بصورة دائمة وحبذا لو تسرع بالاتفاق مع شركة الترامواي الكهربائي على التبليط ، فقد بلغنا ان الشركة تتعهد بان تقوم بنصف النفقات اللازمة والبلدية بالربع واصحاب الاملاك بالربع الباقي

ولا يسعنا في هذا المقام الا ننتدد بشركة السكة الحديدية في بيروت لتركها شارع المرفأ على تلك الصورة من الاوحال ولا ندري اذا كانت تدعي الافلاس وعدم الاستطاعة باصلاح اهم طريق عندها وكذلك افاد احد كبار المأمورين الكتابة الينا منددا بوضع شركة السكة المذكورة عجلاتها في منتصف الطريق المذكور فتزيد في مضايقة المارين ويعجب الكاتب من سكوت الجرائد المحلية عن ذلك واتهمها باشياء نحن على يقين ببراءتها منها وبالجملة فانا نطلب بالحاح تام من قوميسر السكة الاهتمام بهذه المسألة وهو اجدر بالتهمة من الجرائد

قدم الثغر في هذه الايام ثلاثمائة جندي من الجنود المستبدلة في المدينة المنورة وانطلقوا الى دار الحكومة يطلبون رواتبهم المتأخرة فكتبت الولاية بذلك الى الاستانة وهي تنتظر الجواب ، اما الجنود فقد سيقوا الى القشلة ووضعوا فيها والأمل ان يأتي الجواب قريباً بالدفع

عجب كل بيروتي عثماني حر من المحامي انطون افندي شحيبر لقبوله الوكالة من الشركة النمساوية ضد التجار العثمانيين الذين رفضوا بضائع تلك العدوة اللدود . وكان الامل من محام عثماني مثله ان يرفض ذلك رفضاً باتاً ولو كان في ذلك طرح بعض ربح مادي ، لان مجد الوطن والدولة مقدمة على كل شيء

الديون غير المنتظمة

بعثت الينا محاسبة الولاية ما يأتي

ورد في القرار الصادر بحق الديون غير المنتظمة الذي نشر واعلن قبلاً في اكثر جرائد الثغر ان الديون التي لا تتقيد في المدة المعينة تعتبر ساقطة بمرور الزمن وبما ان المدة المعينة لاجل القيد تنتهي مساء يوم الاربعاء الواقع ٢١ كانون ٢ سنة ٣٢٤ فنعلن لمن لهم مطاليب على الخزينة ان يبادروا لقيدها قبل التاريخ المذكور حذراً من سقوط حقوقهم وقد اعلنت الكيفية ليحيط الجميع علماً

اكد لنا بعض الجزارين انهم يذبحون في المسلخ يومياً نعاجاً كثيرة واولادها في بطونها فنستلفت انظار البلدية لهذا الامر

الجندي العثماني

عجبنا من جواب صديقنا الفاضل عبد الوهاب افندي علاوي كاتب القومانداني من تجويزه ما اتى به احد المتبرنطين اعتماداً على البند المخصوص من القانون العسكري الداخلي وهو انه « من البيكباشي الى رتبة الملازم لهم ان ينقلوا معيناتهم مثل اللحم والسمن والأرز بواسطة احد الجنود المخصصة لمعيتهم »

واعتذر الكاتب بان صاحب البرنيطة هو ابن البكباشي نيقولاكي افندى احد اطباء المستشفى العسكري الخ فنقول اذا كانت وظيفته لا تساعده حقيقة بالذهاب الى السوق لمشتري لوازمه البيتية بنفسه هل يليق بشرف عثمانيته ان يبرنط ولده ويرسل الجندي خلفه في الاسواق ويكسر بهذا المنظر قلوب العثمانيين لاسيما في هذه الايام الاخيرة التي صار فيها الشعار العثماني فخراً لنا معشر العثمانيين فالرضى بتقديم الشعار الاجنبي عليه هل يُعدُّ من المروءة على الاخص اذا كان ذلك من امراء العسكرية الاحرار .

محمد حبال

المطبعة الاهلية — احمد حسين طبارة

مأموريها الكبار الى حدٍ معقول . .

نحن نريد ان نتشبه باليابان وبينما نتخيل شأن وشرف « ميكادوها » ونجاح وتوفيق « توغوها » يخطر لنا سؤال وهو كيف امكنهم الحصول على هذه العظمة والشرف ؟ فالجواب ان معاش الاميرال « طوغو » الذي ادهش العالم وحير الامم بانتصاراته الغريبة لا سيما بوقعة تسوشيما البحرية هو خمسون ليرة فهكذا يجب ان نقاصد ونكر انفسنا اقتداء بهذا الرجل الكبير

ولاجل ان نجعل مرتبات المأمورين عندنا بحالة مناسبة لدرجة ثروتنا الحاضرة رأينا ان نتخذ « بلغاريا » قياساً لنا وربما يفتكر بعض اخواني من اهل الحمية باننا معدودون من الدول العظيمة فيؤاخذونني باتخاذي حكومة صغيرة مثل هذه قياساً فاقول لهم ان حكومة تشكلت من ولاية واحدة من ولاياتنا وهي ولاية الطونا التي دخلها يعادل اليوم ثلث دخلنا العمومي تماماً لجديرة بان نتخذها معياراً اعظم لنا ونرى اننا مجبورون للاعتراف بذلك ، لان مرتبات المأمورين المستخدمين في سائر دوائر الحكومة البلغارية هي تحت نسبة عادلة وقاعدة صحيحة ، مثلاً : ان قومندان الفيلق يعد بمقابل رئيس البارلمان اي الوالي وعلى هذا القياس تعطى المرتبات مثلاً ناظر الحربية وناظر الداخليــة يعطى لهما مرتب متساوٍ وعلى هذه النسبة والتعادل يعطى مرتب قائمقام الملكية والعسكرية وقس على ذلك وبناء عليه فان تأثيرات هذه المساواة والعدالة المحضة قد اوجدت الاخوة المتقابلة فيما بين كل المستخدمين بدوائر الدولة ولاجل ايصال مطالعاتنا هذه الى النتيجة المقصودة نقابل مرتبات ضباط الفيلقين اي العثماني والبلغاري كما هو مشروح ادناه

مرتبات ضباط الفيلق الخامس

٣٥٠٠٠	ناظر الحربية
١٣٥٠٠	المشير
٠٩٠٠٠	الفريق الاول
٠٥٤٠٠	الفريق
٠٣٦٠٠	امير اللواء
٠١٨٠٠	امير الالاي
٠١١٢٥	قائمقام
٠٠٩٠٠	البينباشي
٠٠٦٠٠	القول اغاسي
٠٠٤٠٠	اليوزباشي
٠٠٣٠٠	الملازم الاول
٠٠٢٥٠	الملازم الثاني

مرتبات ضباط الفيلق البلغاري

٥٦٥٥	ناظر الحربية
٥٢٥٠	الفريق
٤٥٠٠	امير اللواء
٣٤٨٧	امير الالاي بوظيفة قومندان اللواء
٣١٥٧	امير الالاي بوظيفة قومندان الالاي
٢٧٠٠	قومندان طابور الاستحكام الدائمي في القلعه والجبل
٢٢٠٠	القائمقام
٢٠٢٥	البينباشي
١٦٨٧	اليوزباشي
١٢٣٧	اليوزباشي من الصنف الثاني
١٠١٢	الملازم الاول
٠٩٠٠	الملازم الثاني
٢٧٠٠	الطبيب الاول للفيلق
٢٢٠٠	« « للفرقة
١٨٠٠	طبيب مستشفى الفرقة السيار
١٨٠٠	الطبيب الاول
١٤٦٢	الطبيب الثاني

هذا وان تعيينات ناظر الحربية العثماني والمشيرين ثلاثة الاف قرش تقريباً والفريق الاول ٢٥٠٠ والفريق وامير اللواء ١٥٠٠ وامير الالاي ١٠٠٠ والقائمقام والبينباشي ٦٠٠ والقول اغاسي ٤٠٠ واليوزباشي ٣٠٠ والملازم ١٥٠ وبناء عليه اذا قسنا معاشات الطرفين بما فيه التعيينات نجد ان مرتبة ناظر الحربية العثماني يعادل خمسة اضعاف معاش ناظر حربية البلغار والمشير ثلاثة اضعاف نظيره والفريق ضعفيه واذا اجرينا هذا القياس على مأموري الملكية الذين معاشاتهم غير تابعة لنظام ما فنجد عدم النسبة والانصاف بالصورة ذاتها او اكثر من ذلك وهذا مما يوجب العجب والاندهاش.

ان امير الالاي العثماني يتناول مرتباً ناقصاً بالماية عشرة عن مرتب امير الالاي البلغاري والبينباشي العثماني يتناول مرتباً ناقصاً عن ذلك بالماية ماية وخمسين نقصاناً عن مرتبات الملازمين البلغار وانا بمزيد الاسف نرى ان عدم هذه النسبة او بالاحرى عدم العدالة موجودة في جميع المأموريات بدوائر الدولة ، مثلاً ان مرتب مستشار المالية عندنا ١٢٠ ليرا و ٥٠ ليرا في البلغار ومرتب مدير المال عندنا ٤٠ او ٥٠٠ قرش حال كون معاشه عند البلغار ١٥ ليرا على الاقل ونظراً لعدم العدالة والنسبة فالنتيجة هي ان فضلة من مال الامة تذهب هباء منثورا كما ان المأمورين الصغار لا يمكن تخليصهم من ضيق المعيشة فهم بالطبع يبقون في تماديهم على ارتكاب الرشوة الى ما شاء الله

وما كان من اهم واجبات رئيس الوكلاء الاعتناء بالميزانية التي ستعرض على مجلس نواب الامة المبين بها الواردات والمصروفات فاننا مع التأسف لم نرَ له اجرآت حسنة بهذا الشان وبناء عليه فان اربعة الاشهر الماضية التي هي الاكثر قيمة من وقتنا قد ذهبت كالهباء

اذاً من العبث انتظار نتيجة مرضية من كبار المأمورين المتعودين على الاسراف والتبذير بالمعاشات الزايدة (وفي الاصل الفضولية) ان يفعلوا ما يضرهم وينفع الامة فآمالنا والحالة هذه معلقة في مجلس الامة الذي هو المدافع الوحيد عن حقوقها . اه

انيس نسيم

كريد

ان منشأ الخلاف الماضي الذي ادّى لامتشاق الحسام بين الدولة العثمانيــة واليونان هو مطامع الاخيرة بجزيرة كريد العثمانية ومعلوم انه لولا تلغراف قيصر روسيا الذي ارسله لجلالة السلطان يستعطفه بحق الجوار لاستولت العساكر العثمانية على عاصمة اليونان كما استولت على تساليا والبلاد والمواقع حتى كادت تصل الى العاصمة ولكن ما الذي جنته الدولة من وراء تلك الحرب التي أريقت فيها الدماء ؟ انها لم تجلب شيئاً بل كانت نتيجة الحرب بفضل الحكومة السابقة ان ارجعت لليونان جميع البلاد التي ربحتها منها بالقوة ومنها تساليا المغصوبة منها والتي افتتحتها بدماء ابطالها ثانية واخرجت عساكرها من جزيرة كريد واحتلتها الدول الحامية لها الى الآن وعين لها والٍ يوناني فهل روى لنا التاريخ مثل ذلك كلا وبما ان البرقيات الاخيرة دلتنا على ان اليونان تطمع الآن بضم جزيرة كريد اليها فلي بعض معلومات باحوالها اريد ان ابينها ليكون القراء على علم من اهميتها للدولة العثمانية وعليه اقول:

قبل الثورة الكريدية المشهورة كانت اليونان ترسل بعضاً من ضباطها وقسيسيها لجزيرة كريد بصفة فقراء حتى اذا دخلوا الجزيرة وباشروا قراها اظهروا حالهم وبثوا الدسائس وألقوا الخطب المهيجة ضد الحكومة العثمانية وقد كاشفني بذلك اثناء وجودي فيها بعض عقلاء اليونانيين من اهالي مدينة خانيه واظهروا استياء جميع عقلائهم من تلك الدسائس وانه اذا تمّ الامر كما يبغي اليونان كان وبالاً على عموم سكان الجزيرة وايد قوله بالبراهين التي منها ان اليونان دولة فقيرة تحتاج لزيادة الضرائب والدولة العثمانية مخففة عنهم وطأة ذلك ولم يمضِ زمن حتى حصلت الثورة وحصل فيها من الفظائع التي تفتت من سماعها الاكباد ولا لزوم لذكرها ولو انصفت الدول الاوروبية في ذلك الوقت لاتفقن على عدم وجود دولة يونانية على وجه الارض

وموقع جزيرة كريد بالارخبيل الرومي قريب من الاملاك العثمانية واليونانية ولها ثلاث اساكل تجارية لكل منها سوز عظيم لا يحيطه الوصف وبها فرضة مشهورة بالسودا متسعة جدًا وهي طبيعية لم تشتغلها ايدي العمال ، ويكشفها من وجه البحر جبلان مرتفعان تأوي اليها البوارج الحربية وفيها قلعة عز الدين والمسافة بين مدينة خانيه عاصمة الجزيرة وبين فرضة السودا تقدر بعشرين ميلا بطريق النهر ونصف ساعة للراكب في طريق البر وقد حقق الجنديون ان جزيرة كريد اذا توفرت فيها الذخيرة والمآكل فلا يمكن ان تنالها الاساطيل والجيوش عنوة وذلك لما اشتملت عليه من الحصون والاسوار والخنادق المنيعة ومساحتها تعادل جزيرة قبرص لكنهـا اكثر منها سكاناً واهم محاصيلها الزيت والزيتون والخرنوب وبما ان الدولة العثمانية ستكون بحول الله دولة بحرية كما هي دولة برية خلفاً لجزائر بحر سفيد وولاية طرابلس الغرب يلزمها ان تكون جزيرة كريد بيدها ونعم ما قاله فخامة الصدر الاعظم ان كريد هي عثمانية اي لا يمكن الدولة ان تتخلى عنها واما مقاطعة التجارة اليونانية فلا بأس بها وان تكن ليست بذات اهمية والاهم ان تظاهر عموم العثمانيين كما تظاهر اخوانهم في استانة وازمير بالاحتجاج على ضم كريد وان لا يتنازلوا عن شبر ارض منها ولا بالتعويض وليقم الشعب العثماني الكريم بمساعدة خزينة الدولة فيما لو نشبت حرب (لا قدر الله) من اجل ابقاء كريد عثمانية وبالله التوفيق

ع . ش

تلغرافات عمومية

— روتر وهافاس —

الاستانة في ١٣ : يظن هنا ان الاتفاق مع البلغار اصبح الآن اسهل مما كان

فينا : قبلت تركيا ما عرضته النمسا ويقال هنا انه لم يبقَ الا تسوية بعض الاجراءات وينتظر ان تنتهي المسالة تماماً في اسبوع من الزمن وقد هاجت البورصة وارتفعت الاسعار . وكان الصدر الاعظم قد سعى في الحصول على زيادة نصف مليون ليرة ولكن المركيز بلافتشيني (سفير النمسا) اصر على ما عرضته دولته وتهدد بقطع المفاوضات اذا لم تقبل تركيا (روتر)

الاستانة : اوضحت الحكومة في مجلس المبعوثان سياستها الداخلية والخارجية فوافق المجلس على الثقة بها وسط الهتاف

فينا : شعروا بهزات امس مساء في اماكن مختلفة جنوبي النمسا من سراجيفو الى تريستا

الاستانة : جاء في التصريح الوزاري في مجلس المبعوثان ان الوزارة عازمة على عرض مشروع لتنقيح القانون الاساسي وان اقتراحات النمسا تجعلهم ينتظرون الاتفاق على ما يصون حقوق البوسنه والهرسك الدينية . وان الاتفاق مع البلغار اضحى قريباً . ويؤمل ان يتم الاتفاق مع الدول الحامية لكريت على نظام لحكومتها مطابق لمصالح تركيا . وقد وافق المجلس على الثقة بالوزارة باجماع الآراء (هافاس)

تلغرافات خصوصية

شركة الناسيونال التلغرافية في الاستانة

الاستانة في ١٦ : اجمعت الجرائد الاجنبية على استحسان تصريحات كامل باشا في مجلس المبعوثان

سربيا والجبل الاسود في تحرك وهياج

الاستانة في ١٧ : (مجلس المبعوثين) سئل ناظر المالية عن تاخير عرض مشروع الميزانية فاوضح الاسباب الموجبــة لذلك التأخير

غداً يتمّ المجلس المناقشة في امر المحبوسين في سجون برنكيبو

تجري في ايطاليا مظاهرات ضد النمسا

***

(شركة فورنيه للسان الحال)

الاستانة في ١٦ : سافر وزير المالية في بلغاريا الى فينا وباريس ليهيء عقد قرض يمكن حكومته من شراء السكك الحديدية في الروملي وتأدية التعويض الذي تطلبه الدولة .

تنازل امير الجبل الاسود عن الامارة لابنه بعله الاضطراب .

حوادث محلية

رجال الضبط والربط

ورد اليوم تلغراف من نظارة الداخلية الى الولاية خلاصته : انه قد فهم من الاخبار المحلية بان رجال الضبط والربط من البوليس والضابطة يتأخرون عن تنفيذ الاوامر المعطاة لهم من مأموري الملكية ضد الذين يتجاسرون على الاخلال بالامن والتعدي ضد القانون والحكومة ، فمن كان مثل هؤلاء فللوالي الحق بأخذهم تحت المحاكمة وتبديلهم وتجزيهم عند اللزوم ، ومن كان منهم يحتاج الى الاستئذان فله ان لا يتأخر عن الاستئذان بذلك حرصاً على الامن العام

قلنا : ان البلاد اضحت في اشــد الحاجة الى المحافظة على الأمن والراحة ، وخير واسطة لذلك هو اقامة الحد الشرعي على القاتل فاذا قُتل في بيروت مثلاً قاتلان نقط فنحن الكفلاء بانقطاع حوادث القتل والضرب زمناً طويلاً وهو ما نعرضه على حضرة الوالي للاستئذان عنه من الاستانة عند ثبوت الحكم على القاتل

زيارة الاسطول العثماني

لثغور سورية

سبق لنا ان ذكرنا ان نادي الاتحاد العثماني في بيروت قد ارسل تلغرافاً الى نظارة البحرية يدعو بها الاسطول العثماني الذي غادر الاستانة لزيارة ازمير وغيرها من الثغور العثمانية — ان يزور ثغر بيروت ايضاً لكي تسرّ الاهالي برؤياه

وفي صباح امس تلقى النادي جواباً برقياً من نظارة البحرية هذا تعريبه :

ان ما ابرزتموه من شعائر الصداقة واظهار الرغبة بزيارة الاسطول العثماني السيار ثغور سوريا قــد اوجب مزيد الامتنان وعليه فان الاسطول سيزورها ايضاً

لا ندخل ولا نخرج

هذا ما اعتمد عليه الطلبة المسلمون في الكلية الاميركية في بيروت ، فقد جاءنا مساء اول من امس فريق منهم وقالوا لنا انا قد وقفنا على ما دار بينكم وبين الدكتور (بورتر) احد عمدة الكلية بشأننا ونحن نود ان يكون « الاتحاد العثماني » لسان حالنا ثم شكوا الينا حالهم وما يقاسونه من عمدة الكلية مما لا ينطبق على نظام في مدارس العالم اجمع ، قالوا : وقد اقسمنا الايمان على ان لا ندخل الكنيسة ولا نخرج من المدرسة بوجه من الوجوه وانا مستعدون على ان ندافع الى النهاية وان نرفع شكوانا الى جلالة السلطان رأساً ، فاشرنا عليهم باتخاذ الحكمة واقامة الحجة على العمدة وباخبار ملاذ الولاية رسمياً بالمسألة فانطلقوا واخبروه بها تفصيلاً ثم عادوا الينا واخبرونا ان الوالي قد استصوب رأيهم بعدم الدخول الى الكنيسة

اما حجة الطلبة فيمكن حصرها في المواد الآتية ، نضعها نصب اعين القراء كما وضعنا حجة العمدة من قبل وهي :

اولاً ان ما جنحت اليه العمدة من اجبار المسلمين على الدخول الى الكنيسة وتعليمهم العقائد المسيحية مع ادعائها بحرية الاديان غير معقول ولا ينطبق على نظام في مدارس العالم اجمع وفي جملتها المدارس الاميركية باسرها

ثانياً انه لا يحق لعمدة الكلية ان تسنّ نظاماً من عند نفسها وتضعه موضع العمل ما لم تصدق عليه الحكومة العثمانية صاحبة البلاد فهل صدّقت الحكومة على هذا النظام الظالم وما البرهان على ذلك

ثالثاً انهم يعتبرون ان الكلية وان كانت اميركية الاسم والمال يجب عليها الخضوع لنظام الحكومة العثمانية ما دامت في بلادها

رابعاً ليس من الانصاف ولا العدالة ان يقيم الطالب في المدرسة بضع سنين انفق فيها مالاً كثيراً ووقتاً ثميناً حتى اذا بقي له سنة او سنتان لاخذ الشهادة — ان تقول له العمدة اما ان تخالف دينك او ان تخرج من المدرسة

تلك هي خلاصة حجة الطلبة المسلمين في الكلية الاميركية وهي حجة معقولة يجب على العمدة النظر اليها بعين الانصاف ؟

ونحن خشية من اتساع الخرق نطلب من ملاذ الولاية ان يسرع بجمع جمعية مؤلفة من عدد من الفريقين — العمدة والطلبة — ونخبة من اعيان البلدة وينظروا في هذه المسألة بمــا يقتضيه الانصاف ويقضي به النظام

هذا وانا نثني اجمل الثناء على جميع الذين تفضلوا بزيارتنا واظهروا ارتياحهم الى ما كتبناه عن الكلية واتخاذ سياسة الحكمة في المسألة بما لا نرى اننا نستحق عليه جزاء ولا شكوراً حتى ان بعض عقلاء المسيحيين كاشفونا ايضــاً بارتياحهم الى خطتنا الجامعة بين المصلحة الاسلامية وعدم مس الجامعة العثمانية

وقد جاءنا اليوم رسالة من الشيخ محمد افندي يحيى طباره يشكر فيها ويحذر فاكتفينا بالاشارة اليها